

Distr.
GENERAL

CBD/COP/DEC/14/7
30 November 2018

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي



مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي
الاجتماع الرابع عشر
شرم الشيخ، مصر، 17-29 نوفمبر/تشرين الثاني 2018
البند 20 من جدول الأعمال

مقرر معتمد من مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي

المقرر 7/14 الإدارة المستدامة للأحياء البرية

إن مؤتمر الأطراف،

إذ يشير إلى المقرر 8/13،

وإذ يعترف بأن الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي، بما فيه إدارة الأنواع البرية، يسهم في تحقيق العديد من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي وأهداف التنمية المستدامة،

وإذ يعترف أيضا بتأثيرات النمو السكاني والاستهلاك المستدام للموارد والتوسع الحضري بالنسبة لحفظ التنوع البيولوجي وإدارة الأراضي،

وإذ يدرك أن الأطراف قد حددت الاحتياجات لإدارة متكاملة للأحياء البرية في استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية للتنوع البيولوجي وفي غيرها من الاستراتيجيات والخطط الوطنية والإقليمية والعالمية، وأن عددا من أنشطة الإدارة المستدامة للأحياء البرية¹ يتم تنفيذها بدعم من مختلف الحكومات والمنظمات، وإذ يلاحظ أن الكثير من أنواع الأحياء البرية ما زالت في حاجة فورية لتدابير الحفظ، بما في ذلك الحماية، والاستخدام المستدام وإنعاش الأعداد،

وإذ يرحب بالتقدم المحرز في الشراكة التعاونية بشأن الإدارة المستدامة للأحياء البرية،

وإذ يعترف بالحق في الاستخدام المألوف للموارد البيولوجية، وفقا للممارسات التقليدية، وأهمية المشاركة الكاملة والفعالية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في عمليات صنع القرار ذات الصلة بالإدارة المستدامة للأحياء البرية وفقا للتشريعات الوطنية،

وإذ يعترف أيضا بالدور المهم الذي تؤديه الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في الاستخدام المستدام والإدارة المستدامة للحوم البرية،

¹ تشير الإدارة المستدامة للأحياء البرية إلى "الإدارة السليمة لأنواع الأحياء البرية من أجل الإبقاء على أعدادها وموائلها عبر الزمن، بالنظر إلى الاحتياجات الاجتماعية الاقتصادية لأعداد السكان. ويمكن للأحياء البرية، إذا تمت إدارتها على نحو مستدام، أن توفر التغذية والدخل المستمر إلى الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية على المدى الطويل، وبذلك تسهم في سبل العيش المحلية على نحو كبير، وكذلك تعمل كضمانات لصحة الإنسان وصحة البيئة (الشراكة التعاونية بشأن الإدارة المستدامة للأحياء البرية، 2015).

وإذ يستند إلى خطة العمل المتعلقة بالاستخدام المألوف المستدام للتنوع البيولوجي التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثاني عشر،²

وإذ يشير إلى الحاجة الملحة لمنع انقراض الأنواع المهددة بالانقراض، وتحسين وإدامة حالة حفظها وإنعاش وصيانة النظم الإيكولوجية التي توفر الوظائف والخدمات الأساسية، بما في ذلك الخدمات المتعلقة بالمياه، والصحة، وسبل العيش والرفاه،

وقد نظر في التقرير المرحلي الذي أعد تماشياً مع التوصية 2/21 الصادرة عن الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية بشأن الإدارة المستدامة للأحياء البرية: إرشادات لتحقيق الإدارة المستدامة لقطاع اللحوم البرية،

1- يرحب بالإرشادات الطوعية لقطاع مستدام للحوم البرية الواردة في المرفق بهذا المقرر، مع إدراك أنها لا تنطبق بالضرورة على جميع الأطراف، بهدف تحسين استدامة العرض عند المنبع، وإدارة الطلب على طول سلسلة القيمة بأكملها، وتهيئة الظروف التمكينية للإدارة القانونية والمستدامة للحوم البرية في الموائل المدارية وشبه المدارية، مع مراعاة الاستخدام التقليدي للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية لحماية سبل عيشها دون التأثير عليها على نحو سلبي؛

2- يلاحظ أن الإرشادات الطوعية لقطاع مستدام للحوم البرية يمكن أن تسهم في تحسين جوانب الإدارة المتكاملة للأحياء البرية المبينة في الهدفين 2 و15 من أهداف التنمية المستدامة،³ بغية تعزيز اتساق السياسات عبر الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي⁴ واتفاقات الحفظ الأخرى؛

3- يشجع الأطراف والحكومات الأخرى، والمنظمات المعنية، بما فيها الاتفاقيات الأخرى المتعلقة بالتنوع البيولوجي واتفاقات الحفظ، حيثما كان ذلك منطبقاً، ووفقاً للظروف الوطنية والتشريعات الوطنية، على استخدام الإرشادات الطوعية لقطاع مستدام للحوم البرية، وكذلك على الأخذ في الحسبان خطة العمل المتعلقة بالاستخدام المألوف المستدام للتنوع البيولوجي، وأهداف التنمية المستدامة،² عند وضع، ومراجعة وتنفيذ نهج الإدارة المتعلقة بالأحياء البرية وعند تحديث خطط التنمية الوطنية والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي؛

4- يدعو الأطراف إلى تقديم ممارسات جيدة، على أساس طوعي، عن برامجها الوطنية القائمة التي تعزز الإدارة المستدامة للأحياء البرية، مع الإسهام في الحد من الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي، وخلق فرص العمل، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي؛

5- يدعو أيضاً الأطراف إلى أن تقدم، على أساس طوعي، معلومات عن أنشطتها والنتائج الناشئة عن دراسة الإرشادات الطوعية لقطاع مستدام للحوم البرية؛

6- يشجع الأطراف على إقامة حوارات عبر القطاعات وتدريبات مشتركة بشأن الإدارة المستدامة للأحياء البرية بين القطاعات ذات الصلة، بما فيها قطاعات الحراجة، والزراعة، والصحة البيطرية والصحة العامة، والموارد الطبيعية، والمالية، والتنمية الريفية والتعليم والقطاعين القانوني والخاص، وتجهيز الأغذية والتجارة، وكذلك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والجهات المعنية الأخرى من أصحاب المصلحة بهدف تعزيز تطبيق الإرشادات الطوعية لقطاع مستدام للحوم البرية وفقاً للظروف الوطنية؛

² المقرر 12/12 باء، المرفق.

³ انظر قرار الجمعية العامة 1/70 المؤرخ 25 سبتمبر/أيلول 2015 بعنوان "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030".

⁴ انظر <https://www.cbd.int/brc/>

7- يدعو الأطراف، ويشجع الحكومات الأخرى والمنظمات الأخرى ذات الصلة التي هي في وضع يسمح لها بذلك، على دعم مبادرات بناء القدرات لفائدة البلدان النامية، التي تهدف إلى تعزيز تنفيذ الإرشادات الطوعية لقطاع مستدام للحوم البرية؛

8- يطلب إلى الأمانة التنفيذية أن تجمع التقارير المشار إليها في الفقرة 5 أعلاه وأن تتيحها من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات؛

9- يطلب أيضا إلى الأمانة التنفيذية القيام بما يلي، بالتشاور مع الأطراف المهتمة، والحكومات الأخرى، والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وأعضاء آخرين من الشراكة التعاونية بشأن الإدارة المستدامة للأحياء البرية، رهنا بتوافر الموارد:

(أ) تحديد المجالات التي قد تتطلب وضع إرشادات تكميلية واستكشاف سبل لتطبيق هذه الإرشادات على مناطق جغرافية أخرى وعلى أنواع أخرى واستخدامات أخرى، نظرا لأن الإرشادات الطوعية لقطاع مستدام للحوم البرية قابلة للتطبيق فقط في بعض مناطق الموائل الأرضية المدارية وشبه المدارية، والمناطق الأحيائية والنظم الإيكولوجية؛

(ب) تعزيز وتيسير استخدام أدوات الرصد وقواعد البيانات، من خلال تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة بين الأطراف والحكومات والمنظمات الأخرى ذات الصلة، بغية تحسين المعلومات عن الاستخدام للأحياء البرية، بما في ذلك صيد الأحياء البرية، واستهلاكها والتجارة بها ومبيعاتها وقضايا المشروعية؛

(ج) مواصلة تقييم النهج متعددة التخصصات للجمع بين أفضل المعارف عن استخدام اللحوم البرية والتجارة بها، مع مراعاة معارف وابتكارات وممارسات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وبدائل سبل العيش للاستخدام المألوف المستدام للأحياء البرية، وربما إدراج فهم لتصنيف وإيكولوجية الأنواع المعنية، واستعراض الأطر القانونية وتعزيزها، وتحديد وتعزيز أفضل الممارسات لإدارة واستخدام الأحياء البرية على نحو مستدام، ودراسة توفير بدائل الغذاء وسبل العيش البديلة المتعلقة بالاستخدام المألوف المستدام للأحياء البرية، بما من خلال جملة أمور منها استعراض الأنشطة القائمة المتعلقة بالشراكة؛

(د) التواصل مع الأمانة التنفيذية للمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، بهدف تيسير النشر المناسب لنتائج التقييم المتعلق بالاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وحفظه، من أجل المساعدة على تعزيز القدرات والأدوات؛

(هـ) رفع تقارير عن التقدم المحرز بشأن الأنشطة المذكورة في الفقرات 9(أ) إلى (د) أعلاه إلى الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية خلال اجتماع يعقد قبل انعقاد الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف.

المرفق

الإرشادات الطوعية لقطاع مستدام للحوم البرية⁵

السياق: اللحوم البرية، والأمن الغذائي وسبل العيش

1- يمكن صيد الحيوانات البرية لغرض الإعاشة، والأغراض التجارية، والترفيهية. وفي صيد الإعاشة، فإن المنافع التي يحصل عليها من الأحياء البرية (وخصوصا الغذاء) يتم استهلاكها أو استخدامها مباشرة من جانب الصياد وأسرته. وعلاوة

⁵ بالنسبة لبعض الأطراف، لا تعتبر الممارسات المستدامة المتصلة باللحوم البرية قطاعا من قطاعات الاقتصاد.

على ذلك، يعتمد الأمن الغذائي وسبل العيش لكثير من السكان الريفيين في المناطق المدارية وشبه المدارية على استخدام الحيوانات البرية والمتاجرة بها.⁶

2- وقد استخدمت اللحوم البرية منذ زمن طويل كمصدر غذائي لملايين الناس في مناطق كثيرة من العالم، في البلدان المتقدمة والنامية على السواء. فعلى سبيل المثال، في بعض المجتمعات الريفية في البلدان النامية المدارية، نجد أن اللحوم البرية توفر تقريبا كل البروتين في الوجبة الغذائية. وفي أفريقيا الوسطى، من المقدر أن أكثر من 4 ملايين طن من اللحوم البرية يتم استهلاكها كل عام، ومعظمها يورد إلى المناطق الحضرية.⁷

3- وكان الاستغلال المتزايد للموارد مدفوعا بالأعداد المتزايدة للسكان، والتقدم في تقنيات الصيد وظهور تجارة رائجة للحوم البرية. وقد سببت معدلات الصيد غير المسبوقة تدهورا في أعداد أحياء برية كثيرة وعرضت للخطر الأنواع الأساسية الحرجة لتشغيل النظم الإيكولوجية. وأدى الصيد غير القانوني وغير المنظم إلى ضغط متزايد على الصيد، بجانب المعدلات المرتفعة لتدمير الموائل والتحويل في المناطق الحرجية المدارية إلى تزايد احتمال تضائل إمدادات اللحوم البرية في بعض البلدان المدارية وشبه المدارية.

4- وسيؤثر فقدان الأحياء البرية على توافر مصادر البروتينات والدهون الحيوانية لأعداد لا يمكن حصرها من الناس ويبدأ أيضا في تغييرات متتالية في النظم الإيكولوجية إذ أن الأنواع التي تلعب دورا مهما في وظائف النظم الإيكولوجية (مثل ناشرات البذور، ومفترسي البذور، ومراقبة أنواع الفرائس) يتم القضاء عليها من خلال الصيد الجائر. ويخلق فقدان التفاعلات الإيكولوجية هذا اختلالات داخلية في النظام الإيكولوجي التي بدورها تقلل بدرجة خطيرة وظائف وخدمات النظم الإيكولوجية، بما فيها توفير المركبات الصيدلانية، وعوامل مكافحة البيولوجية، وموارد الأغذية وتنظيم الأمراض.⁸ وعلاوة على ذلك، تتعرض الآن لخطر الانقراض نسبة تتراوح بين 23 و36 في المائة من الطيور، والثدييات، والبرمائيات المستخدمة لغرض الغذاء أو الدواء.⁹

5- وقد تتمثل الدوافع الرئيسية للمستويات غير المستدامة للصيد في العدد المتزايد للسكان والتجارة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، في بعض البلدان، مع غياب أي قطاع محلي كبير للحوم يمكنه تقديم بديل للحوم البرية. وحتى في حالة وصول المستهلكين في المدن إلى موارد اللحوم المدججة، فهي عادة ما تكون مستوردة و/أو باهظة الثمن، وتظل اللحوم البرية جزءا مهما من غذائهم. وفي مناطق المدن الكبرى الواقعة بعيدا عن موارد الأحياء البرية، لم تعد اللحوم البرية ضرورة غذائية للأسر ولكن في بعض السياقات التقليدية والثقافية، فهي ما زالت سلعة كمالية مهمة أو سلعة مستهلكة من حين إلى آخر.

6- وفي الوقت ذاته، تنحصر موائل الأحياء البرية مع تحويل الأراضي إلى السلع الزراعية للوفاء بالطلب من الأعداد المتزايدة من البشر، واستخراج الموارد الطبيعية (مثل الأخشاب، والتعدين)، وتوسع المستوطنات البشرية. ويمكن أن يقلل تحويل استخدام الأراضي أيضا من حجم الأراضي المستخدمة من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية للصيد المألوف، مما يفرض ضغطا متزايدا على الموارد المتبقية من الأحياء البرية داخل أقاليم أصغر متزايدة، ويؤثر في الغالب على شرعية قوانين الصيد

⁶ وثيقة المعلومات بشأن الإدارة المستدامة للأحياء البرية التي أعدت للاجتماع العشرين للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية (UNEP/CBD/SBSTTA/20/INF/46)، تقدم عرضا عاما لدور صيد الإعاشة في المجتمعات البشرية، وأثار صيد الإعاشة والصيد التجاري (بما في ذلك الآثار المجمع للصيد والتغير في استخدام الأراضي نتيجة للأنشطة الزراعية والصناعية)، وتحليلا يستند إلى نظريات إدارة الموارد المشتركة على المستوى المحلي. كما أُنحت في وثيقة معلومات أخرى معلومات إضافية تتعلق بالتقارير الوطنية للأطراف والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي والاستخدام المستدام للأحياء البرية (UNEP/CBD/SBSTTA/20/INF/47).

⁷ انظر UNEP/CBD/SBSTTA/20/11، الفقرة 26.

⁸ S. S. Myers et al. (2013). *Proceedings of the National Academy of Sciences* 110, 18753-18760

⁹ S.H.M. Butchart et al. (2010). *Science* 328, 1164-1168

المألوف وفعاليتها. غير أنه ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام للمساهمات الإيجابية التي تتعلق بالفوائد التي تعود على سبل العيش والنمو الاقتصادي المحلي والصلاوات بالتكيف مع تغير المناخ، والتي يمكن أن توفر حوافز لتحسين إدارة موارد الأحياء البرية.

7- والأحياء البرية عادة ينتقص من قدرها، استنادا إلى الإنتاجية والعدد، بالمقارنة إلى الحيوانات المدجنة. ولكن في بعض السياقات، تكون الأحياء البرية أكثر تنافسا مع الثروة الحيوانية، لا سيما عند الأخذ في الحسبان الاستخدامات المختلفة، مثل السياحة الإيكولوجية، والصيد، واللحوم ومنافع النظام الإيكولوجي الأخرى.

8- ونظرا لأن الصيد غير المستدام للحوم البرية يعتبر تهديدا رئيسيا لإيكولوجيا النظم الإيكولوجية المدارية وشبه المدارية، ويؤثر مباشرة في الكثير من الأنواع المهددة بالانقراض، فضلا عن سبل عيش الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والأمن الغذائي والصحة، هناك حاجة ملحة إلى تعزيز استجابات السياسات العامة داخل إطار اجتماعي اقتصادي وثقافي وإيكولوجي أكثر تكاملا وإطار الصحة العامة.

9- ويعتبر التخفيف من تأثيرات الصيد الجائر مسألة معقدة. وهناك أسباب متعددة للاستغلال المفرط للأحياء البرية ويمكن أن تتفاوت هذه الأسباب على نحو كبير بين الأقاليم. وفي الغالب، توجد مجموعة معقدة من العوامل التي تسهم في الطلب المتزايد على اللحوم البرية والاستغلال المفرط للموارد الناتج عن ذلك. ويمكن أن تشمل هذه العوامل توافر العمالة، والقضايا المتعلقة بحقوق الملكية، ودور المؤسسات، وعدم وجود حوافز لإدارة الموارد على نحو مستدام، والهجرة، والفشل في حصاد المحاصيل وتوافر الغذاء من الثروة الحيوانية، وأنماط الطقس وتغير المناخ، وقطع الأشجار واستخراج الموارد، والرعي الجائر، والزحف العمراني العشوائي، والكوارث الطبيعية، والنزوح، والصيد غير المشروع، وحروب التجارة غير المشروعة والنزاعات. ويؤثر التغير في استخدام الأراضي للاحتياجات الزراعية والصناعية تأثيرا رئيسيا أيضا على موائل الأحياء البرية وسلوك الأحياء البرية.

10- ولا يزال خطر مسببات الأمراض الحيوانية المصدر قائما. ويمكن أن تنشأ مشاكل صحية ووبائية بين البشر والأحياء البرية. وعلى الرغم من وجود معلومات قليلة نسبيا عن إيكولوجيا المناطق المتلقية لها، وعن ديناميات ومخاطر الأمراض بالنسبة للناس الذين يحتكون بالأحياء البرية التي يتم صيدها، هناك دليل كاف يوحي بأن الأحياء البرية هي مستودع مهم لمسببات الأمراض الحيوانية المصدر التي يمكن أن تشكل خطرا واضحا على الصحة العامة من تفشي الأوبئة.¹⁰ ومن المرجح أن تؤدي أنواع معينة من اللحوم البرية إلى مخاطر عالية نسبيا من تسرب مسببات الأمراض إلى البشر والماشية، ويمكن أن يزداد هذا الخطر من خلال ذبح الحيوانات البرية المستخدمة لغرض اللحوم وسلخ جلودها بطريقة غير منظمة وغير مراقبة. ولذلك، يحتاج الأمر إلى نهج متعددة القطاعات تجمع بين الآليات المناسبة للسياسات العامة من القطاعات مثل الزراعة، والتنوع البيولوجي والأمن الغذائي، والصحة، والبنية التحتية، والتعدين وقطع الأشجار، وذلك لإدارة مستدامة ناجحة للأحياء البرية.

11- وينبغي أن تتضمن النهج للإدارة المستدامة للأحياء البرية ما يلي: (أ) تحليل للسياسات الوطنية، (ب) تحسين المعارف عن استخدام أنواع اللحوم البرية والاتجار بها، وفهما لإيكولوجيا الأنواع المعنية؛ (ج) واستعراضا للأطر القانونية وتعزيزها، من أجل تصميم أطر السياسات والإدارة التي تحفز على الإدارة المستدامة وتمكن تحقيقها؛ (د) تحديد الفرص والعوائق لتوفير بدائل للأغذية وسبل العيش منتجة بطريقة مستدامة؛ و(هـ) مراعاة استخدام الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وتقاليدها، و(و) قدرات إنفاذ مناسبة. ومع هذه الإجراءات مجتمعة ومدرجة في استراتيجيات وطنية وإقليمية قوية للحوم البرية، هناك إمكانية لتحقيق استخدام أكثر استدامة للأحياء البرية لغرض الغذاء.

¹⁰ مسببات الأمراض الحيوانية المصدر مثل فيروس إيبولا وفيروس ماربورغ وجذري القردة.

ثانيا - النطاق والغرض

ألف - النطاق

12 - تشير الإدارة المستدامة للأحياء البرية إلى الإدارة السليمة لأنواع الأحياء البرية من أجل الإبقاء على أعدادها وموائلها عبر الزمن، بالنظر إلى الاحتياجات الاجتماعية الاقتصادية لأعداد السكان. ويمكن للأحياء البرية، إذا تمت إدارتها على نحو مستدام، أن توفر التغذية والدخل المستمر إلى الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية على المدى الطويل، ولذلك تسهم في سبل العيش المحلية على نحو كبير، وكذلك تعمل كضمانات لصحة الإنسان وصحة البيئة.

13 - وتركز الإرشادات الحالية على اللحوم البرية - التي تعرف لأغراض الإرشادات الحالية على أنها اللحوم البرية للفقاريات الأرضية في الموائل المدارية وشبه المدارية، والمناطق الأحيائية والنظم الإيكولوجية المستخدمة لغرض الغذاء.¹¹ ويمكن أن يعتبر ذلك مرادفا لمصطلح "لحوم الطرائد". وتعتبر أيضا أسماك المياه العذبة والأسماك البحرية، وفي بعض الأحيان اللاقاريات، مصادر تغذية مهمة، ولكنها غير مشمولة في المذكرة الحالية.

باء - الهدف والغاية

14 - تقدم المذكرة الحالية إرشادات تقنية تهدف إلى تعزيز الإدارة صوب قطاع لحوم برية مستدام وتشاركي وشامل في المناطق المدارية وشبه المدارية. وتعرض مداخلات محددة للسياسات الريفية والحضرية والدولية للمساعدة في تقليل فقدان التنوع البيولوجي، ولا سيما للأنواع البرية المستخدمة لغرض الغذاء، وكذلك لتحسين الاستخدام المستدام للحوم البرية لغرض رفاه البشر.

15 - ويتمثل الهدف العام من المذكرة الحالية في تيسير إعداد التدابير السياساتية المتكاملة، لتحديد أولوية الإجراءات ودمجها من أجل تحسين استدامة استخدام اللحوم البرية وكذلك تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، وخاصة الأهداف 4 و7 و12 و18 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي.¹²

16 - وبالتالي، تسهم المعلومات الواردة في الإرشادات الحالية في تحقيق الأهداف والالتزامات بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي¹³ وغيرها من الاتفاقيات، بما في ذلك اتفاقية المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية (CMS)، واتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض (CITES)، وكذلك خطة التنمية المستدامة لعام 2030.¹⁴

¹¹ استنادا إلى نطاق العمل الذي أجري في مجال لحوم الطرائد (أو "اللحوم البرية") وفقا للمقررات السابقة بخصوص برنامج عمل الاتفاقية بشأن التنوع البيولوجي للغابات، ينصب تركيز هذا التقرير على الحيوانات البرية في الغابات المدارية وشبه المدارية المستخدمة لغرض الغذاء. وتستبعد الإرشادات الحالية التركيز على الأغراض بخلاف الغذاء، بما في ذلك الاستخدامات الطبية. وتقدم وثيقة المعلومات [UNEP/CBD/SBTTA/20/INF/46](http://www.unep.org/cbd/sbtt/20/inf/46) تحليلا أوسع نطاقا عن الثدييات الأرضية غير المدجنة، والطيور، والزواحف والبرمائيات التي يتم صيدها لغرض الغذاء أو لأغراض أخرى.

¹² يرمي الهدف 4 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي إلى اتخاذ خطوات، بحلول عام 2020، لتنفيذ خطط أو قد نفذت خططا من أجل تحقيق الإنتاج والاستهلاك المستدامين والسيطرة على تأثيرات استخدام الموارد الطبيعية في نطاق الحدود الإيكولوجية المأمونة. ويدعو الهدف 7 إلى إدارة مناطق الزراعة وتربية الأحياء المائية والحراجة على نحو مستدام، لضمان حفظ التنوع البيولوجي، وذلك بحلول عام 2020. وفي النهاية، يرمي الهدف 12 إلى منع انقراض الأنواع المعروفة المهددة بالانقراض، بحلول عام 2020، وتحسين وإدامة حالة حفظها، ولا سيما بالنسبة للأنواع الأكثر تدهورا.

¹³ خصوصا المادة 10 (الاستخدام القابل للاستمرار لعناصر التنوع البيولوجي)، التي تقتضى أن تقوم الأطراف قدر الإمكان وحسب الاقتضاء بما يلي: (أ) إدماج النظر في صيانة التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو قابل للاستمرار في عملية صنع القرارات الوطنية؛ (ب) اتخاذ تدابير تتعلق باستخدام الموارد البيولوجية بغية تقادي الآثار المعاكسة على التنوع البيولوجي أو التقليل منها إلى أدنى حد ممكن؛ (ج) حماية وتشجيع الاستخدام المألوف للموارد البيولوجية طبقا للممارسات الثقافية التقليدية المتوافقة مع متطلبات الصيانة أو الاستخدام القابل للاستمرار؛ (د) تقديم المساعدة للسكان المحليين من أجل وضع وتنفيذ إجراءات علاجية في المناطق المتدهورة التي انخفض فيها التنوع البيولوجي؛ (هـ) وتشجيع التعاون بين سلطاتها الحكومية وقطاعها الخاص لاستحداث طرائق للاستخدام القابل للاستمرار للموارد البيولوجية.

¹⁴ [قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 1/70](http://www.unep.org/cbd/sbtt/20/inf/46) المؤرخ 25 سبتمبر/أيلول 2015 بعنوان "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030".

17 - وفي حين أن أنواع الإجراءات الكثيرة المقترحة في الإرشادات الحالية يمكن أن تتخذ على المدى القصير، تتطوي الإدارة المستدامة للأحياء البرية على أنشطة مستمرة على المدى المتوسط والطويل. ولذلك، ينبغي تنفيذ الإجراءات المحددة في المذكرة الحالية في سياق رؤية عام 2050 في الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

18 - وبتحديد أكبر، تهدف الإرشادات إلى دعم عمل الأطراف وكذلك المنظمات والمبادرات ذات الصلة لتعزيز وتنفيذ وتعجيل الإجراءات المتكاملة من أجل ما يلي:

- (أ) التأكد من أن عرض اللحوم البرية مدار على نحو مستدام وقانوني عند المنبع؛
- (ب) تقليل الطلب على اللحوم البرية المدارة بطريقة غير مستدامة و/أو غير قانونية في القرى والمدن؛
- (ج) تهيئة بيئة تمكينية مؤاتية للإدارة المستدامة للحوم البرية.

19 - ويمكن استخدام الإرشادات التقنية المتضمنة في المذكرة الحالية من جانب مختلف الوزارات، وصانعي القرار، وكذلك وكالات التخطيط والوكالات المنفذة على المستوى الوطني. ونتيجة لتعدد القضية وأبعادها الكثيرة الشاملة لعدة قطاعات، تقترح الإرشادات الحالية نهجاً مشتركة يمكن تطبيقها لتحقيق الاستخدام المستدام لأنواع اللحوم البرية. وتدعم المعلومات الواردة في المذكرة الحوار المستمر، والتعلم والتبادلات المنهجية بشأن الإدارة المستدامة للأحياء البرية بين قطاعات الحراجة، والزراعة، والموارد الطبيعية، والصحة البيطرية وصحة الإنسان، والمالية، والتنمية الريفية والقطاع القانوني.

ثالثاً - إرشادات تقنية لتحقيق قطاع مستدام للحوم البرية

20 - تتألف الإرشادات من مجموعة شاملة من التوصيات لتحقيق قطاع مستدام للحوم البرية مع التركيز على كيفية العمل مع الجهات الفاعلة لتحسين استدامة العرض (القسم الفرعي ألف)؛ وكيفية تقليل الطلب على اللحوم البرية التي تدار على نحو غير مستدام عبر سلسلة القيمة بأكملها (القسم الفرعي باء)؛ وكيفية تهيئة الظروف التمكينية المؤاتية لإدارة قانونية ومنظمة ومستدامة للحوم البرية (القسم الفرعي جيم). وتقترح الإرشادات أيضاً خطوات ونهجاً يمكن تطبيقها، من جانب الأطراف والحكومات الأخرى، بالتعاون مع المنظمات المعنية، مع الاستعانة بالمقرر 25/11، ووفقاً للتشريعات والظروف والأولويات الوطنية.

ألف - إدارة استدامة العرض من اللحوم البرية وتحسينه عند المنبع

21 - في الأراضي المستخدمة على المشاع، تنظم القواعد المحلية وغير الرسمية غالباً الصيد وتتص على من يستطيع الصيد والمكان الذي يمكن الصيد فيه. وتتسبب التحديات في إنفاذ هذه القواعد عندما يكون القادة المحليون غير متمكنين من الرقابة على وصول الصيادين الخارجيين إلى أراضيهم، أو عندما يفقد الصيادون حقوقهم في الصيد المشروع أو المشاركة في إدارة الأحياء البرية، أو عند تآكل الهيكل الاجتماعي للمجتمعات المحلية بسبب الكثير من العوامل التاريخية الخارجية (مثل الاستعمار، والهجرة الداخلية). وفي هذه السياقات، يميل فرادى الصيادين (داخل المجتمعات المحلية وخارجها) إلى المنافسة مع الصيادين الآخرين على هذا المورد المحدود. وتؤدي هذه المنافسة إلى صيد نوع من أنواع الأحياء البرية بأسرع وقت ممكن، مع دفع الأنواع إلى الانقراض على المستوى المحلي. ولذلك، تحتاج القواعد التي تنظم استخدام الأحياء البرية لغرض الغذاء إلى الاعتراف بحقوق صيد الإعاشة، والنص على إدارة الأحياء البرية وتحديد الأنشطة التي تعتبر مشروعة أو غير مشروعة. ويمثل الإنفاذ الاستجابي جزءاً لا يتجزأ من هذه القواعد. ومن الناحية الإجرائية، هناك حاجة إلى عملية تشاركية مع مشاورات بين الطرفين تشرك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية.

22 - وقد تم اقتراح واختبار عدة نماذج لإدارة موارد الأحياء البرية على مستوى المجتمع. وتهدف هذه النماذج إلى أن تكون أمثلة على النهج الممكنة، وقد لا تكون قابلة للتطبيق في جميع البلدان أو المناطق. وهذه تمثل في العادة أشكال الإدارة المشتركة بين المجتمعات والدولة و/أو هيئات القطاع الخاص المشتركة، مثلاً في البنية التحتية وفي الصناعات الاستخراجية

مثل شق الطرق وقطع الأشجار والتعدين. وقد تشمل الأشكال الأخرى للإدارة المشتركة بين المجتمعات والدولة و/أو الشركات الخاصة، وفقا للتشريعات الوطنية، من جملة أمور، ما يلي:

(أ) مناطق الصيد المجتمعي، التي يمكن استخدامها لتنظيم الصيد في المستوطنات التي تجاور المناطق المحمية أو الامتيازات الصناعية. ويسمح بالصيد لأعضاء المجتمع ضمن مناطق الصيد المرسوم حدودها، في الغالب باستخدام نظم الحوص ودوران المناطق والمناطق المحمية للسماح بإنعاش الأحياء البرية. ويمكن أيضا أن يقدم أصحاب الامتيازات الاستخراجية ومطورو البنية التحتية إلى العاملين مصادر بديلة للبروتين الحيواني، مثل الدجاج أو الأسماك المستمدة و/أو المنتجة من مصادر مستدامة، بدلا من استخدام اللحوم البرية، عندما تتجاوز مستويات الطلب الحالية أو المتوقعة قدرة أنواع اللحوم البرية على الانتعاش؛

(ب) المحميات المجتمعية. تحدد الدولة حصص الصيد، استنادا إلى الأعداد السنوية للحيوانات. وتقوم المجتمعات بإدارة المحميات، ولها الحق في إنشاء مؤسسات السياحة وإعلان مزادات لترخيص الصيد الترفيهي للحيوانات وفقا للتشريعات الوطنية. وتدعم وكالات إنفاذ القوانين المحميات وتستجيب إلى البلاغات من المحميات للقبض على الصيادين غير الشرعيين واعتقالهم؛

(ج) تربية الأحياء البرية لغرض الصيد الترفيهي تتألف من صيانة الحيوانات البرية في مناطق محددة بأسوار. وهي شكل من أشكال التربية تشبه تربية الماشية، وتدار الحيوانات على النباتات الطبيعية بالرغم من أن الموئل قد يكون قد تم تحويله لتحسين كفاءة الإنتاج في إطار التشريعات الوطنية.

(د) نظم المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية. تحصل المجتمعات على مدفوعات عند تسليم أحد خدمات النظم الإيكولوجية. وفي هذه الحالة، وفقا للسياسات الوطنية، يمكن أن يتم الدفع لهم للإبقاء على "أرصدة الغذاء" عند مستويات مستدامة أو حتى للإبقاء على "أرصدة الكربون" من خلال الصيد المستدام أو الحفظ الصارم لناشرات بذور الأشجار الرئيسية، مع احترام العلاقة الثقافية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية مع الأحياء البرية. ويتم إجراء رصد أعداد الأنواع المستهدفة لقياس تسليم الخدمات؛

(هـ) نظم إصدار الشهادات. لديها إمكانية المساهمة في حفظ الأنواع البرية واستخدامها المستدام من خلال التأثير على خيارات المستهلكين للمنتجات المستدامة المصدر. وبينما ترخص معظم نظم إصدار الشهادات منتجات يتم استزراعها، أو حصدتها أو إنتاجها بدون الإضرار بموائل الأحياء البرية أو أعدادها (مثل الخشب المراعي للأحياء البرية؛ والكاكاو المراعي للأحياء البرية)، هناك أيضا أمثلة قليلة لنظم إصدار الشهادات التي ترخص المنتجات "القائمة على الأحياء البرية" على أن صيدها قد تم على نحو مستدام (مثل جلود الخنازير الأمريكية البرية، واللحوم المرخصة). كما يمكن أن تدمج نظم إصدار الشهادات هذه ضمانات تطمئن المستهلكين على أن اللحوم البرية تستوفي المعايير الصحية الجيدة. وتعمل نظم إصدار الشهادات على نحو جيد في المجتمعات التي تكون مستعدة لدفع أسعار مرتفعة للمنتجات التي تستجيب لأخلاقياتهم كمستهلكين. ويجب أن يعطي السعر المرتفع الذي يتلقاه المنتج (الصياد، أو المجتمع) تكاليف إصدار الشهادات التي تكون عالية في الغالب.

23- وتتضمن عناصر الإدارة المجتمعية المستدامة الناجحة للأحياء البرية (أو التعاون الإقليمي) لتهيئة الظروف التمكينية لإدارة المجتمعية المحلية، ووفقا للتشريعات الوطنية، ما يلي:

(أ) تتمتع المجتمعات بالنماسك الاجتماعي (أي أنها تثق في بعضها البعض وتشعر بالقرابة مع المجتمعات المجاورة لها) بما يكفي لاتخاذ إجراءات جماعية لمعالجة المشاكل المشتركة؛

(ب) تعد المجتمعات أو تتلقى الدعم لإعداد آليات تقاسم المنافع من أجل الاستخدام المستدام للأحياء البرية التي لديها مطالبات تقليدية ومشروعة عليها. ويعد الحق في المنافع عند أقل مستوى مجتمعي، وذلك بدعم من الدولة لضمان أن المجتمعات تكسب حصة عادلة من المنافع من استخدام الأحياء البرية؛

(ج) الحقوق في الأراضي والحقوق في إدارة الأحياء البرية والاستفادة منها تعرف بوضوح ويتم الاعتراف بها وحمايتها بواسطة الدولة. ويتم تحديد حائزي الحقوق والاعتراف الرسمي بهم لمنع غير حائزي الحقوق (المستخدمين غير الشرعيين) من إساءة استخدام موارد الأحياء البرية؛

(د) تحدد التشريعات الوطنية الحدود الجغرافية لتلك المناطق التي يستطيع حائزو الحقوق المجتمعية جمع اللحوم البرية، مع مراعاة القانون العرفي لديهم؛

(هـ) تهتم المجتمعات المحلية والصيادون المحليون صراحة بالاستفادة من حقوقهم في استخدام الأحياء البرية، بما في ذلك الحقوق العرفية، ولكنهم يتولون المسؤولية أيضا على أن يتم مساءلتهم على استدامتها وحفظ الموائل. ولدى المجتمعات إجراءات واضحة ومعترف بها رسميا لتسوية اختلافات السياسات والممارسات داخل المجتمع أو المجموعة؛

(و) توجد أو تنشأ الأطر التنظيمية الواضحة للسماح بالاستخدام المستدام للأحياء البرية من جانب أعضاء المجتمعات المحلية، أو أعضاء المجموعات، بما في ذلك إجراءات لتحديد وإنفاذ العقوبات على أعضاء المجموعة أو المجتمعات بأكملها إذا كان ذلك ضروريا؛

(ز) يتم مواءمة هيكل وقدرات وميزانيات المؤسسات الحكومية التي تتولى المسؤولية عن الأحياء البرية لكي تلعب دورا رئيسيا في تصميم وتيسير أنشطة الاستخدام؛

(ح) هناك تشريعات وطنية واضحة للصيد، والإنفاذ الفعال لتلك التشريعات، الذي يمنع الجهات الفاعلة من خارج المجتمع من تقييد السلطة الشرعية لكل سلطة إدارة ومن فاعليتها؛

(ط) تم تبسيط الإجراءات الإدارية، وإتاحتها باللغات المحلية، وتعزيز نظم التتبع وتنمية القدرات القيادية المحلية؛

(ي) تم تحديد مناطق الصيد المجتمعي بوضوح،¹⁵ داخل المناطق المحمية وحولها وتمثل لاستخدام معين للأراضي، وتحترم خطط الإدارة وبارامترات الحفظ للمناطق المحمية؛

(ك) تتولى سلطة الإدارة المحلية المسؤولية عن كل منطقة من مناطق استخدام الأراضي. وإذا لم تنقل الدولة السيطرة الكاملة إلى السلطة المحلية (أي إذا أبقَت الدولة على المسؤولية عن المناطق المحمية، والأنواع أو الأمن الغذائي المحلي)، ينبغي إذن وضع معايير واضحة لتقييم الإدارة المحلية الجيدة وعواقب الإدارة السيئة. وفي الحالات التي تنشأ فيها ضرائب أو أشكال أخرى من الإيرادات من منطقة استخدام الأراضي، ينبغي أيضا تحديد أطر واضحة للإدارة المالية، بما في ذلك العقوبات لسوء التصرف؛

(ل) يتمتع مسؤولو الحكومة وسلطات الإدارة المحلية بمهارات ومعارف لتطوير خطط إدارة مستدامة للأحياء البرية. وينبغي أن تشمل هذه المعارف الاستخدام المستدام التقليدي والمألوف؛

(م) يتم تحديد الأنواع التي تتحمل الصيد والأنواع التي لا تتحملها. ومن بين الأنواع التي يمكن صيدها على نحو مستدام، فإن الأنواع إلى حد الأقصى من حصص الصيد، استناداً إلى أفضل المعلومات والأساليب العلمية والتقنية المتاحة، (والأنواع مثل الآفات التي تحتاج إلى الحد الأدنى من حصص الصيد) ينبغي التمييز بينها وبين الأنواع التي لا يعتبر

¹⁵ ينبغي ترسيم مناطق استخدام الأراضي: (أ) المناطق الذي يحرم فيها الصيد للسماح بإنعاش الأعداد وحماية الموائل غير المضطربة للأنواع ذات الحساسية الشديدة للتدخلات البشرية؛ (ب) المناطق التي يسمح فيها ببعض الصيد من خلال تراخيص، وتصاريح وخلافه؛ (ج) المناطق التي يقيد فيها الصيد بدرجة أقل، باستثناء الأنواع المحمية.

إصدار حصص لها ضروريا. وبالنسبة للأنواع التي تتطلب الحد الأقصى من حصص الصيد، ينبغي حساب معدلات الصيد المستدام وتعديلها على أساس منتظم؛

(ن) توضع نظم لتحديد الحصص المستدامة، ورصد (من جانب المجتمعات ومع مشاركتها) الاتجاهات في الأنواع المستهدفة من الأحياء البرية، وتحدد بوضوح في تقييمات الحصص القواعد للمواءمة مع الصيد، بجانب المسؤولية عن الإنفاذ والعقوبات لسوء التصرف؛

(س) ينبغي ضمان الحقوق الإجرائية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، مثل الحصول على المعلومات، والمشاركة في صنع القرار والوصول إلى العدالة.

24- ويمكن أن يساعد إضفاء الطابع القانوني وفرض الضرائب على مبيعات بعض أنواع الأحياء البرية في تمكين المجتمعات من الاستفادة من الأحياء البرية. وقد لا يكون ذلك ممكنا للبلدان التي تقتصر إلى البنية التحتية والقدرات اللازمة، وإلى نظام عدالة فعال يلتزم بمبدأ الحقوق المتساوية بموجب القانون والتطبيق المتساوي للقانون. وفي هذا الصدد، يمكن أن تقدم أيضا المنظمات ذات الصلة في الاتحاد الدولي لمكافحة الجريمة ضد الحيوانات والنباتات البرية (ICCWC) المزيد من الدعم لبناء القدرات الوطنية في مجال إنفاذ القانون، والقضاة، والمقاضاة والتشريعات لمنع الصيد غير المشروع.

25- وفي بلدان كثيرة، ينبغي تحديث الأطر التنظيمية الحالية للصيد لكي تتكيف مع وضعيتها الحالية والحقائق الوطنية. وتتميز القوانين المتعلقة بالأحياء البرية بأنها صعبة التطبيق والإنفاذ، ومن غير المرجح أن تتجح في تقليل الضغط على صيد الأنواع الرئيسية وحفظ النظم الإيكولوجية. وعلاوة على ذلك، ينطوي الامتثال لهذه القواعد التي مضى عليها الزمن على تكاليف مرتفعة، ولا تستطيع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية تحملها في غياب التدابير التعويضية.

26- وثمة حاجة لتعزيز قدرات الموظفين وقدرات العديد من البلدان من أجل إنفاذ القوانين المتعلقة بالأحياء البرية بفعالية وإصاف. وقد نتج عن عدم إنفاذ القوانين الوطنية الاستيلاء غير القانوني على الحقوق التقليدية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية على الأحياء البرية من جانب الصيادين من الخارج الذين يفكرون إلى الحقوق المشروعة للصيد على الأراضي التقليدية. وعندما تستفيد الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية من الصيد، واستهلاك الأحياء البرية والتجارة بها من أراضيها، فهي ترى أن الصيد غير المشروع ما هو إلا سرقة منها وهي مدفوعة بدرجة عالية إلى وقف الاستخدام غير القانوني أو غير المشروع للأحياء البرية لديها.

27- وهناك أدلة كثيرة على أن تنظيم الصيد، وإنفاذ القانون ومنع الجريمة هي أكثر فاعلية عندما تعمل المجتمعات والسلطات معا على المدى الطويل. ومن الاستراتيجيات الفعالة المجربة والمثبتة، تلك الاستراتيجيات التي تتطلب مشاركة طويلة الأجل لكلا الطرفين، وتنظم الصيد مع أيضا احترام وحماية الحقوق التقليدية المشروعة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية التي تعيش مع الأحياء البرية، مع الدفاع عن الأصول المجتمعية، وتمكين المجتمعات المحلية من الإدارة المستدامة للأحياء البرية والاستفادة من استخدامها وحفظها. ويمكن أن تكون المجتمعات بمثابة "أعين إنفاذ القانون وأذانه" مع تقديم المعلومات لسلطات الاعتقال، مثل الشرطة، وخدمات المنتزه الوطني، التي تضمن عدم الكشف عن هوية المخبرين، مما يقلل من مخاطر الانتقام. ويمكن أيضا اتخاذ المزيد من الإجراءات لتدريب الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية على أداء أدوار إنفاذ الأمن ومسؤولي المنتزهات الوطنية.

28- الخطوات المقترحة لتحقيق الإدارة المستدامة وتحسين استدامة عرض اللحوم البرية عند المنبع:

(أ) استعراض السياسات والأطر القانونية القائمة:¹⁶ تشجع بقوة الدول التي يشاع فيها استخدام اللحوم البرية على استعراض السياسات والأطر القانونية القائمة المتعلقة بحفظ الأحياء البرية واستخدامها المستدام، بما في ذلك إدارة أنواع اللحوم البرية، وفقاً للظروف الوطنية والتشريع الوطني الساري، على إدراج ما يلي:

- (1) ترشيد قوانين الأحياء البرية لتركز على الاستدامة، والتأكد من أنها مناسبة للغرض ويمكن تطبيقها وإنفاذها على نحو سليم، ومع الاعتبار الواجب لشواغل كل من الأمن الغذائي والحفظ؛
- (2) نقل حقوق الأحياء البرية إلى السكان المحليين، حسب الاقتضاء، وتمشياً مع خطة العمل المتعلقة بالاستخدام المألوف المستدام في إطار الاتفاقية، مع تعزيز الأشكال المناسبة لحيازة الأراضي، بما في ذلك الملكية من أجل زيادة حوافزهم على إدارة الموارد على نحو مستدام وممارسة إنفاذهم ضد الجهات الفاعلة الخارجية. وبذلك، ينبغي دعم المجتمعات من جانب وكالة وطنية مختصة وموثوقة لديها السلطة لاعتقال ومقاضاة من يخرق القانون في الوقت المناسب؛¹⁷
- (3) إعداد مبادئ توجيهية تميز بين أنواع الأحياء البرية التي تتحمل الصيد والأنواع التي لا تتحمل الصيد، من أجل إعلام الاستخدام والتجارة بالأنواع التي يمكن صيدها على نحو مستدام. وينبغي أن تميز القوانين التي تنظم الصيد والتجارة بين أنواع الأحياء البرية التي تتكاثر بسرعة (مثل القوارض والخنازير) والأنواع التي لا تتكاثر بسرعة (مثل أنواع الرئيسيات ومعظم الثدييات الضخمة). وينبغي أن تستجيب التشريعات بالقدر الكافي للسماح بالإدارة التكيفية، مع حصص أو آليات تنظيمية أخرى تعترف بتحمل الأنواع للصيد؛
- (4) في حالة النظر في نظام ضريبي، يجرى تحقيق كامل للقدرات الحالية والمطلوبة، واستدامة النظام الضريبي (أي أن الإيرادات ستغطي التكاليف)؛

(ب) تعزيز القدرات على إنفاذ القانون:

- (1) إنفاذ القوانين الوطنية للأحياء البرية بالشراكة مع الدولة والمجتمعات المحلية، مع تحفيز المجتمعات بمنافع التنوع البيولوجي من أجل التعاون في أهداف الحفظ والاستخدام المستدام ودعمها؛
- (2) تعزيز القدرات على إجراء التحقيقات، وتعزيز الرقابة، وإجراءات ووسائل التفتيش والاعتقال، بجانب تدريب وتشغيل الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، بما في ذلك في النقاط المحلية وعند الحدود؛¹⁸
- (3) تعزيز التدابير لحماية حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في أنشطة الإنفاذ، وردع الصيد غير المشروع؛
- (4) تعزيز التعاون والتنسيق بين ضباط ومسؤولي إنفاذ قوانين التجارة بالأحياء البرية، والمدعين العامين والقضاة وغيرهم من الموظفين المعنيين في مجال تنفيذ القانون ذي الصلة، وتمكين المدعين العامين والقضاة من مقاضاة حالات الصيد غير المشروع للحوم البرية والاتجار بها وإصدار أحكام بحق مرتكبيها؛

¹⁶ قد تكون المبادئ التوجيهية رقم 20 لأفضل الممارسات الصادرة عن للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة مفيدة في هذا الصدد، <https://www.iccaconsortium.org/index.php/2015/08/08/governance-for-the-conservation-of-nature/>.

¹⁷ هناك مقررات صادرة عن اتفاقية التنوع البيولوجي بشأن "الأقاليم والمناطق التي تحفظها الشعوب الأصلية والمجتمعات" (تعرف أيضاً باسم الأقاليم والمناطق التي تقوم الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية بحفظها). انظر <https://www.iccaconsortium.org/index.php/international-en/conservation-en/>.

¹⁸ المقرر 28/7، الفقرة 22: "يذكر بالتزامات الأطراف نحو مجتمعات السكان الأصليين والمحليين وفقاً للمادة 8(ب) وما يتصل بها من أحكام، ويلاحظ أن إنشاء وإدارة ورصد المناطق المحمية ينبغي أن يتم بمشاركة كاملة وفعالة من تلك المجتمعات واحترام كامل لحقوقها بما يتماشى والقانون الوطني والالتزامات الدولية الواجبة التطبيق".

(5) تعزيز قدرة موظفي الإدارات المالية والقانونية والقضائية بشأن القوانين والسياسات البيئية بغية زيادة وعيهم وكفاءتهم في التصدي للجرائم المرتكبة ضد الأحياء البرية؛

(6) تعزيز حملات زيادة التوعية للمواطنين، بما في ذلك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية بشأن التشريعات والقواعد الوطنية والمحلية؛

(ج) تطوير وتعزيز العمليات التشاركية في صياغة وتنفيذ الإدارة المستدامة والصيد المستدام للأحياء البرية، بما في ذلك أنواع اللحوم البرية، مع مشاركة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة المعنيين:

(1) عند الاقتضاء، ينبغي أن تشترك المجتمعات في الإدارة المستدامة للموارد المحلية للأحياء البرية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الاعتراف بالأقاليم والمناطق التي تحفظها الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية (ICCAs) ودعمها، وباستخدام طائفة من نماذج الإدارة، بما فيها مناطق الصيد المجتمعية، والمحميات المجتمعية، ونظم المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية ونظم إصدار الشهادات، فضلا عن نماذج الإدارة المراعية للتنوع البيولوجي؛

(2) ينبغي أن تكون إدارة الأحياء البرية، بما في ذلك إدارة أنواع اللحوم البرية، جزءا أساسيا من خطط الإدارة أو خطط الأعمال بالنسبة للصناعات الاستخراجية (النفط، والغاز، والمعادن، والأخشاب، وغير ذلك) التي تعمل في النظم الإيكولوجية المدارية وشبه المدارية. وفي إطار ظروف مناسبة، ينبغي أن تنص العقود بين الحكومة وشركات البنية التحتية والصناعات الاستخراجية على بدائل للغذاء بخلاف اللحوم البرية للموظفين العاملين في هذه الامتيازات حيث يفوق الطلب أو يتوقع أن يفوق المنتج المستدام؛

(3) ينبغي تحديد وتطبيق الضمانات الحالية للتنوع البيولوجي والمعايير داخل المبادئ التوجيهية وسياسات الصناعات الاستخراجية، وتوسيع نطاقها عند الضرورة، وتطبيقها ورصدها. وينبغي تطبيق العقوبات وتدابير التعويضات في الحالات التي تعطل فيها الشركات بصدد هذه الضمانات والمعايير؛

(4) يمكن زيادة دمج اعتبارات الإدارة المستدامة للحوم البرية في نظم إصدار شهادات الغابات¹⁹ والمعايير وعمليات المؤشرات للإدارة المستدامة للغابات من أجل التخفيف من آثار الأنشطة البشرية على الأحياء البرية عن طريق إدراج أحكام للمصادر المستدامة والبديلة للغذاء وسبل العيش، عند الضرورة، ولبناء القدرات ونظم الإدارة التي تدعم الصيد المشروع والمستدام، ومنع صيد الأنواع المحمية وتنظيمه.

(د) الاستبدال والتدابير التخفيفية الأخرى:

يعد تطوير مصادر بديلة للأغذية والدخل مقبولة ثقافيا ومجدية اقتصاديا أمرا ضروريا عندما لا يمكن الاستفاضة من الأحياء البرية وحدها على نحو مستدام لدعم احتياجات سبل العيش الحالية أو المستقبلية. غير أن المصادر البديلة للأغذية والدخل يجب أن تراعي الحقائق والثقافات والتفضيلات المحلية، وينبغي تطويرها وتنفيذها مع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية أو دعم مشاريع إدرار الدخل المجتمعية. ويمكن أن تؤدي التدابير التخفيفية (الزراعة، وتربية الماشية، وإنسال الحيوانات الحبيسة، وما إلى ذلك) دورا في حفظ الموارد من الأحياء البرية.

باء - تقليل الطلب على اللحوم البرية المدارة على نحو غير مستدام و/أو غير قانوني في المدن والقرى

29 - يتزايد الطلب العالمي على البروتين الحيواني نتيجة للنمو المطرد في أعداد السكان، والتوسع الحضري، والنجاح المتزايد للجهود المبذولة على الصعيد العالمي للتخفيف من وطأة الفقر. ويدفع ذلك زيادة درامية في الطلب على الأحياء البرية

¹⁹ مثل برنامج اعتماد الشهادات الحرجية (PEFC) ومجلس رعاية الغابات (FSC).

(الأرضية والمائية على السواء)، ويتوقع أن يتسارع هذا الطلب عبر العقود القادمة. ويتأثر الطلب على اللحوم البرية، مثله مثل السلع الاستهلاكية الأخرى، بالسعر، وثروة المستهلك، والثقافة، وتوافر البدائل والعوامل غير السعرية، مثل الأفضلية لدى المستهلكين، ومن الذي سيدفع ثمن السلعة.

30 - وعند معظم مستويات الدخل، حين يزداد سعر اللحوم البرية بالنسبة للبدائل، يميل المستهلكون إلى تقليل استهلاكهم للحوم البرية. ولكن عندما يمنح استهلاك اللحوم البرية للمستهلكين هبة معينة، قد تدفع الأسر الثرية إلى استهلاك المزيد عند ارتفاع الأسعار. وهناك معلومات محدودة عن كم يحتاج سعر اللحوم البرية إلى الارتفاع، ويحتاج سعر البدائل المتاحة إلى الهبوط، قبل أن ينخفض الطلب كثيرا على اللحوم البرية. وهذه المعلومات تعد حيوية عند تصميم استراتيجيات تقليل الطلب فيما يخص أنواع اللحوم البرية التي تدار بطريقة غير مستدامة.

31 - ويمكن زيادة أسعار²⁰ اللحوم البرية بزيادة إنفاذ قوانين الأحياء البرية، أو بفرض الضريبة على مبيعات واستهلاك الأحياء البرية. غير أنه كما ذكرنا أعلاه، فقد لا ينجح ذلك إذا كانت اللحوم البرية تستهلك لأغراض الهبة. ومن شأن زيادة الأسعار أن تزيد الطلب في بعض أسواق المواد الفاخرة حيث يعتبر ارتفاع السعر والوضع الاجتماعي الذي يمنحه دافعا للاستهلاك، ويمكن أن يؤدي إلى إدخال اللحوم المهربة وإقحامها في الأسواق المشروعة.

32 - ولضمان أن أعداد الأحياء البرية يتم حفظها مع التأكد من أن المستهلكين يستمرون في الحصول على موارد الغذاء، ستكون هناك حاجة، في حالات كثيرة إلى تطوير وإنتاج بدائل اللحوم البرية بكميات كافية. ويمكن أن تعمل لحوم الثروة الحيوانية والأسماك كبدايل للحوم البرية. غير أنه في الحالات التي تعتبر اللحوم البرية جزءا مهما من غذاء المجتمعات الريفية، ويمكن تنظيمها لضمان استدامتها، قد تكون أفضل بديل لإنتاج الثروة الحيوانية مع آثارها المصاحبة على التغيير في استخدام الأراضي. وإضافة إلى ذلك، ينبغي إجراء التقييمات لضمان أن أي زيادة في إنتاج المواشي والأسماك لن تكون لها آثار سلبية على التنوع البيولوجي والبيئة ويتم القيام بها بطريقة مستدامة.

33 - والنجاح النسبي للإدارة المستدامة للحوم البرية، بالمقارنة إلى البدائل، سيعتمد على السياق، مثل الاختيار من بين البدائل. وفي أفريقيا الوسطى، يمكن لتربية الدواجن في الفناء الخلفي للمنازل أن توفر بديلا مناسباً، بينما في أمريكا الجنوبية، تعتبر أسماك المياه العذبة مكونا مهما من الغذاء، وقد يكون الإنتاج المستدام للأسماك أكثر ملاءمة. ويختلف الوضع في النظم الإيكولوجية في السافانا أو الأراضي العشبية (مثل شرق أفريقيا وجنوبها)، حيث تتشارك الأحياء البرية والثروة الحيوانية المدججة نفس المراعي لآلاف السنين.

34 - وكانت المحاولات السابقة لإنتاج بدائل للحوم البرية لغرض الغذاء وتوليد الدخل قد كانت جزءا عاما من مشاريع صغيرة الحجم "لسبل العيش البديلة" بالنسبة للمجتمعات الريفية. غير أن هذه المشاريع لم تقدم بدائل على نطاق لازم لتلبية الطلب المتزايد، لا سيما في المناطق الحضرية. ومن شأن تحديد العوامل التي تؤثر في نجاح أو فشل مثل هذه المشاريع أن يسمح بتقييم سليم لمشاريع سبل العيش البديلة، وإعداد مبادئ توجيهية لأفضل الممارسات.²¹

35 - وتهدف المداخلات بشأن التغيير في السلوك إلى التأثير على اختيارات وقرارات المستهلكين، من أجل الاستجابة السريعة لتوافر بدائل للحوم. وعلى المدى الطويل، يمكن أن تهدف المداخلات إلى تقليل الاستهلاك العام للحوم لتأييد البدائل القائمة على النباتات. وتحاول حملات وسائل الإعلام، التي غالبا ما تنبث في حكايات الإذاعة أو المسلسلات التلفزيونية، تحاول أن تصل إلى جمهور أكبر من القرى إلى المدن، وتتيح معلومات لتشجيع المستهلكين على تغيير استهلاكهم من اللحوم

²⁰ قد يكون السعر الفعلي أو سعر الظل (أي السعر المقدر لسلعة أو خدمة ما غير متاح بشأنها سعر سوقي).

²¹ سيتطلب ذلك تحسينات كبيرة في رصد المشروع والإبلاغ. وينبغي أن يكون إعداد وتطبيق الأطر المناسبة للرصد والتقييم شرطا من شروط تمويل المشاريع عن طريق الجهات المانحة أو من الحكومة.

إلى البدائل، وتعزيز منتجات اللحوم البرية المرخصة عند توافرها. ومع تحول أفضليات شباب المدن بعيدا عن اللحوم البرية بالفعل، يمكن لحملة الإعلام أن تساعد في تحقيق هذا التغيير.

36 - والمدن الريفية التي تنمو بسرعة أو المستوطنات الحضرية البعيدة التي تنشأ من الصناعات الاستخراجية (قطع الأشجار، والتعدين، والنفت) هي نقطة دخول حرجة لإدارة تجارة اللحوم البرية. والكثير من المقيمين ما زالوا يأكلون اللحوم البرية بشكل منتظم بسبب قربهم من هذه الموارد، والتوافر المحدود للغاية للبروتينات من مصادر الحيوانات الأخرى، ولكنهم لا يعتمدون كثيرا عليها لمعيشتهم. وبالنسبة للقرى الريفية التي لها مطالب مشروعة لإدارة الاستخدام المستدام للأحياء البرية داخل أقاليمهم التقليدية، والاستفادة منه، فإن حلا رئيسيا للصيد الجاري المفتوح هو مساعدة حائزي الحقوق على تأمين السلطة والحصول على القدرات لمراقبة وإدارة مستوى الصيد في أراضيهم، وذلك كما ناقشنا في القسم الفرعي "ألف". وأنشطة استخراج الموارد الطبيعية قد يصاحبها قدوم العمال الذي يمكن أن يزيد ضغوط الصيد أو يغير إمدادات الأغذية في المنطقة: ينبغي أن توفر الشركات مصدرا بروتينيا يعتمد عليه وتحديد وإنفاذ اللوائح بشأن صيد الأحياء البرية بطريقة مستدامة و/أو استهلاكها من جانب العاملين.

37 - ومع تزايد السكان السريع والتوسع الحضري، فإن المراكز الحضرية الكبيرة تمثل نسبة مهمة ومتزايدة من الاستهلاك الشامل للحوم البرية في بعض البلدان. وتزايد وفرة البدائل المستدامة الرخيصة من خلال الإنتاج المحلي والاستيراد هو أمر ممكن ويعد أولوية. غير أن هذا ينبغي أن يرتبط بإنفاذ صحيح لاستخدام الأحياء البرية عند مستويات الجملة والتجزئة والاستهلاك.

38 - الخطوات المقترحة لتقليل الطلب على اللحوم البرية غير المشروعة و/أو الإدارة المستدامة في المدن والقرى:

(أ) عند اللزوم، إعداد استراتيجيات لتقليل الطلب بشأن الأحياء البرية التي تدار بطريقة غير مستدامة، مع التركيز على القرى والمدن، باستخدام نهج شامل، وفقا للظروف الوطنية والتشريع الوطني الساري:

(1) الطلب على اللحوم البرية ليس قضية بيئية منعزلة، ولذلك فإن استراتيجيات لتقليل الطلب ينبغي أن تعد على أساس شامل، مع إشراك وزارات الحكومة المسؤولة عن الصحة، والأغذية، والزراعة، والأعمال، والتنمية، والاقتصاد، والمالية، والبنية التحتية، والتعليم، وكذلك الوزارات المسؤولة عن البيئة، والخبراء المعنيين في مجالات تغيير سلوك المستهلك، بما في ذلك التسويق الاجتماعي وعلم الاقتصاد السلوكي، وبالاقتران مع القطاع الخاص والخبراء في مجالات تتجاوز نطاق حفظ التنوع البيولوجي؛

(2) يجب أن يشمل أيضا وضع استراتيجيات فعالة لتقليل من الطلب المشاركة الفعالة للخبراء المعنيين في المجالات المتصلة بتغيير سلوك المستهلك، بما في ذلك التسويق الاجتماعي وعلم الاقتصاد السلوكي؛

(3) استراتيجيات لتقليل الطلب ينبغي أن تركز أساسا على المستهلكين في مدن الأقاليم والمدن الكبرى، حيث انخفاض استهلاك اللحوم البرية يمكن أن يتحقق بدون التأثير على سبل العيش أو على الحقوق في الأراضي. وبالنسبة لمدن الأقاليم القريبة من مصادر الأحياء البرية، فإن خليطا من إضفاء الطابع الرسمي لسلاسل القيمة القصيرة الأجل استنادا إلى صيد الأنواع القوية ينبغي أن يرتبط بإنفاذ صارم لاسيما لأنواع المحمية/المعرضة للخطر، وتطوير البدائل المنتجة محليا. وبالنسبة للمدن الكبرى، التي تبعد عن مصادر الأحياء البرية، فإن الاستهلاك يمثل قضية اختيار لدى المستهلكين التي ربما كان من الأفضل حلها من خلال التسويق الاجتماعي المستهدف لتشجيع تغيير السلوك؛

(4) ينبغي أن تسترشد استراتيجيات لتقليل الطلب ببحوث تركز على تحديد المحركات البيئية والاقتصادية والثقافية، والاتجاهات والدوافع التي تؤثر في استهلاك اللحوم البرية، من أجل وضع استراتيجيات تتناول أيضا هذه المحركات المهمة.

- (ب) زيادة وفرة البدائل المنتجة والمصادرة بطريقة مستدامة، حسب الاقتضاء:
- (1) ينبغي تهيئة بيئة تمكينية وتوفير حوافز لتشجيع إنشاء شركات خاصة ذات اكتفاء ذاتي والشراكات الخاصة والعامّة لتوفير البدائل، مثل الدواجن والأسماك المنتجة/ المصادرة بطريقة مستدامة والثروة الحيوانية المحلية الأخرى، في مستوطنات حضرية تكون كبيرة بشكل كاف (ويكون لديها قاعدة استهلاك كبيرة بالكافي)؛ ويجب إجراء تقييمات لضمان ألا تكون لأي زيادة في إنتاج الثروة الحيوانية والأسماك آثار سلبية على التنوع البيولوجي والبيئة، وأن الإنتاج مستدام؛
- (2) الصناعات المتصلة بالبنية التحتية والصناعات الاستخراجية التي تستقبل عمالها في أماكن قريبة من مصادر الأحياء البرية ينبغي أن تلتزم بضمان أن العاملين فيها يمثلون اللوائح المعمول بها فيما يخص صيد أنواع اللحوم البرية وحسب الاقتضاء، وأن يكون لديهم مصادر بروتين ميسورة التكلفة ومنتجة/ مصادرة من مصادر مستدامة من البروتين من الثروة الحيوانية أو نظام المحاصيل المستدام ويفضل أن تكون منتجة محليا على نحو مستدام؛
- (ج) تقليل توافر اللحوم البرية المنتجة على نحو غير مستدام والطلب عليها:
- (1) حملات إعلامية موجهة (المستندة إلى فهم لدوافع الاستهلاك والبدائل ذات الصلة)، بما في ذلك استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، في القرى والمدن الحضرية ينبغي أن تستخدم لإعلام المواطنين عن القضايا المتعلقة باستهلاك اللحوم البرية، بما في ذلك حفظ الأحياء البرية، وقضايا صحة الإنسان، والأثر على الحفظ، وقوانين الأحياء البرية والبدائل المنتجة/ المصادرة بطريقة مستدامة والمتاحة، وذلك بهدف تغيير سلوك المستهلك. وينبغي تصميم الحملات استنادا إلى فهم صحيح للمستهلكين، والدوافع والبدائل في المناطق المقرر استهدافها؛
- (2) إن قوانين الأحياء البرية التي تحكم التجارة باللحوم البرية ومبيعاتها (والتي تكون مناسبة ومفهومة وقابلة للإنفاذ) ينبغي إعدادها وتطبيقها في الأقاليم والقرى والمدن، لكي تشجع التجارة القانونية والمستدامة والقابلة للاكتفاء وتوفر تشبيطا للتجار غير الشرعيين وتزيد من أسعار اللحوم البرية الحضرية. وينبغي إجراء تقييمات مسبقة من أجل تحديد ما إذا كانت الزيادة في الأسعار ستزيد الطلب في بعض أسواق المواد الفاخرة و/أو تؤدي إلى زيادة الاتجار غير المشروع.
- (د) تعزيز الاستهلاك المسؤول للحوم البرية المعتمدة من مصادر مستدامة، لأن شهادة المصدر يمكن أن تسهم في حفظ الأنواع البرية واستخدامها المستدام من خلال التأثير على خيارات المستهلك لاختيار منتجات ذات مصدر مستدام. وينبغي وضع نظم إصدار الشهادات للتأكيد على أن منتجات اللحوم البرية تم صيدها بطريقة مستدامة، وكذلك تستوفي المعايير الصحية الجيدة. ويمكن لهذه المنتجات الحاصلة على شهادة أن تسلط الضوء على بعض المنافع مثل الاستدامة وسبل عيش المجتمعات المحلية والأثر على الحفظ والصحة.

جيم - تهيئة الظروف المواتية لقطاع مراقب ومنظم ومستدام للحوم البرية

39 - على المستوى الدولي، تناقش قضايا اللحوم البرية من خلال نوعين رئيسيين من المؤسسات: الاتفاقيات الدولية والمحافل (اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي (CBD)، واتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض (CITES)، واتفاقية المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية (CMS)، والمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (IPBES) وغيرها من المنظمات ذات الصلة التي تساعد على دعم أو تنفيذ قرارات الاتفاقيات (الشراكة التعاونية بشأن إدارة الأحياء البرية (CPW) والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومكتب الأمم المتحدة للجريمة والمخدرات، والاتحاد الدولي لمكافحة الجريمة ضد الحيوانات والنباتات البرية

(ICCWC) وشبكة رصد الاتجار بالحيوانات والنباتات البرية (TRAFFIC)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، وهيئات التعاون الإقليمي أو هيئات التكامل الاقتصادي (الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا) وغيرها من المؤسسات متعددة الأطراف ذات الصلة (الاتحاد الأوروبي، ولجنة غابات أفريقيا الوسطى (COMIFAC)، ضمن مؤسسات أخرى).

40- ومن بين قضايا الأحياء البرية، فإن مسألة التجارة غير المشروعة بالأحياء البرية تمثل شاغلا رئيسيا، وفي أغلب الأحيان، فإن الإدارة المستدامة للأحياء البرية وقضايا اللحوم البرية لا يلتفت إليها أو تعامل كمنتج فرعي للعمل بشأن التجارة غير المشروعة بالأحياء البرية. وبعض الاتفاقيات²² تنظر صراحة وتعمل بشأن الاستخدام غير المستدام للحوم البرية من خلال المحاولة على تهيئة بيئة مؤاتية لحفظ الأحياء البرية واستخدامها المستدام.

41- ويجب لإدارة قطاع اللحوم البرية أن تنتقل فيما يتجاوز الإجراءات التخفيفية الخاصة غير المرتبطة التي تهدف إلى تخفيف تأثيرات صيد الأحياء البرية (مثل حظر الصيد، والتربية المراقبة للأنواع البرية، والبروتينات البديلة صغيرة الحجم أو خيارات لسبل العيش). وينبغي تطوير نهج شامل على مدى سلاسل قيمة اللحوم البرية، مع التركيز على الحفظ والاستخدام المستدام للموارد عند المنبع (المناطق الريفية) وتقليل الطلب في المراكز الحضرية.

42- وسوف يتطلب ذلك بيئة تمكينية مناسبة وشاملة (ولا سيما فيما يتعلق بالسياسات الوطنية والأطر القانونية الوطنية بخصوص صيد الأحياء البرية، والتجارة باللحوم البرية ومبيعاتها)، وهذه ليست موجودة حاليا في معظم البلدان النامية. وإنشاء هذه البيئة التمكينية يصبح الشرط الضروري لتحقيق أو إحراز التقدم نحو قطاع اللحوم البرية الأكثر مراقبة والأكثر استدامة. ويلزم توفير إطار إدارة منسق ومركز على المستويين الدولي والوطني على السواء، وذلك لدعم المداخلات التي تستهدف الإدارة الأفضل للموارد و/أو خفض كبير للطلب.

43- وقد يتطلب تعقد مثل هذا الإطار وضع نظرية للتغير يمكن استخدامها للتفكير من خلالها وخطط عمل وتدخلات تتناول المشاكل المجتمعية الخاصة أو المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وتحدد نظرية التغير الخطوات المنطقية اللازمة للتدخل والمؤدية إلى نتائج منشودة وفي نهاية المطاف ما لها من آثار مجتمعية وعلى حفظ الطبيعة بوجه عام.

44- غالبية التجارة الحالية في اللحوم البرية غير قانونية، ويمكن أن يعيق ذلك العمليات السياساتية ويحول دون إجراء تقييم سليم لمتطلبات الإدارة. وهناك حاجة ملحة لإدراج قطاع اللحوم البرية بشكل رسمي داخل النظم الوطنية للحساب المنهجي للثروة وتقدرات الناتج المحلي الإجمالي.

45- الخطوات المقترحة لتهيئة الظروف التمكينية لقطاع لحوم برية مشروع ومستدام ومنظم:

(أ) زيادة التعاون الدولي:

(1) تعزيز المزيد من التعاون بين الاتفاقيات والمحافل والمنظمات ذات الصلة: (ولا سيما اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض (CITES)، واتفاقية المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية (CMS)، والمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (IPBES) ومنظمة الصحة العالمية (WHO)، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان (OIE)، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، والاتحاد الدولي

²² على سبيل المثال، اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض (CITES)، واتفاقية المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية (CMS).

لمكافحة الجريمة ضد الحيوانات والنباتات البرية (ICCWC)) مع الترويج للتوصيات الصادرة عن فريق الاتصال المعني بلحوم الطرائد في اتفاقية التنوع البيولوجي؛²³

(2) هناك حاجة لنهج متكامل يعالج الصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع في الأحياء البرية إلى جانب المسائل ذات الأهمية المتعلقة بالأمن الغذائي وسبل العيش والاستخدام المستدام للأحياء البرية. ولكي تكون الجهود الرامية إلى التصدي للصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع في الأحياء البرية فعالة ومستدامة على المدى الطويل، ينبغي تكملتها بجهود لضمان أن حفظ أنواع الأحياء البرية وإدارتها بشكل سليم يراعي الاحتياجات الاجتماعية الاقتصادية للمجتمعات المحلية، بما في ذلك الاستخدام المستدام للحوم البرية؛

(3) دعم الإجراءات المتكاملة المحلية والوطنية وعبر الحدود لبناء شراكات بين منظمات ومؤسسات ذات صلة وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين من أجل: بناء القدرات على الإنفاذ والرصد؛ وتطوير وتنفيذ بدائل للتغذية وسبل العيش؛ وزيادة التوعية، وتبادل البحوث والتعليم بخصوص صيد اللحوم البرية والتجارة فيها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكون هناك إجراءات هادفة إلى إحداث تقدم في خطة العمل المتعلقة بالاستخدام المألوف المستدام، وكذلك لدعم العمليات الوطنية لمراجعة السياسات والأطر القانونية لدعم وتمكين حفظ أنواع الأحياء البرية واستخدامها المستدام؛

(ب) الإقرار بدور اللحوم البرية، عندما تكون مشروعة، ومواءمة الأطر الوطنية السياساتية والقانونية وفقا لذلك:

(1) الاعتراف بحقيقة التجارة في اللحوم البرية، وذلك كسلف ضروري لإنشاء إدارة الأحياء البرية على قاعدة سليمة؛

(2) تسجيل مستويات استهلاك اللحوم البرية القائمة في الإحصاءات الوطنية، كوسيلة لتقييم الموارد والاعتراف بالمنافع الناجمة عن استخدامها بطريقة قانونية ومستدامة وإعطائها وزنا ملائما في السياسات العامة والتخطيط؛

(3) تقييم دور استهلاك الأحياء البرية في سبل العيش والنظر فيها داخل تقييمات الموارد الوطنية والوثائق الرئيسية لتخطيط السياسات، مثل الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر؛

(4) إضافة مسائل اللحوم البرية/الأحياء البرية في المناهج الدراسية ذات الصلة (مثل التعليم الجامعي، والتدريب الحكومي).

(5) الاعتراف بالدور الهام للنساء في تجهيز وبيع اللحوم البرية، مع الأخذ في الحسبان احتياجات وأولويات وقدرات النساء والرجال؛

(ج) إنشاء أطر رصد إقليمية ووطنية للحوم البرية لإثراء وإرشاد السياسة والتدخلات القانونية من أجل ما يلي:

(1) الاضطلاع بتقييم لمستهلكي اللحوم البرية، ودوافع الاستهلاك، وعندما يفوق الطلب الناتج المستدام توفير البدائل المحتملة، وحساب مرونة الطلب. وهذه المعلومات ضرورية لتصميم واستهداف استراتيجيات تقليل الطلب، بما في ذلك إعداد استراتيجيات تغيير السلوك لمعالجة ممارسات الاستهلاك المستدام للحوم البرية، بما في ذلك استهلاك البدائل المستدامة؛

²³ مؤتمر الأطراف السابع عشر في اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، (CITES(Conf. 13.11)، والمقرر

25/11 الصادر عن مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي.

- (2) إجراء تقييم لموردي اللحوم البرية، بما في ذلك استخدام اللحوم البرية لغرض الحصول على البروتين وتوليد الدخل، وسمات الصيادين وأسر الصيادين، واستخدام مصادر بديلة للبروتين والدخل، وآثار الصيد على سبل العيش المحلية؛
 - (3) استحداث وصف لسلسلة سلع اللحوم البرية، للتعرف على الجهات الفاعلة الرئيسية والأماكن الرئيسية على مدى سلسلة السلع وذلك لاستهداف المداخلات؛
 - (4) تصميم إطار الرصد الإيكولوجي في مواقع رئيسية على المستوى الوطني لتقرير وتتبع آثار صيد اللحوم البرية، وتأثيرات تنفيذ السياسات؛
 - (5) تقييم المنافع والمخاطر النسبية على الصحة من اللحوم البرية وبدائلها في التخطيط الإنمائي (مثل عمليات الصناعات الاستخراجية)، بما في ذلك المحتوى التغذوي ومخاطر الأمراض المعدية، وذلك لإعلام خيارات التوريد؛
 - (6) تجميع المداخلات السابقة والجارية الرامية إلى زيادة استدامة استخدام اللحوم البرية، وأي دلائل على أثرها، وذلك لبناء قاعدة من الدلائل عن النجاح والفشل التي يمكن من خلالها تصميم المداخلات على نحو أفضل في المستقبل؛
 - (7) استخدام محافل البيانات القائمة ذات الصلة لإعداد فهم أعمق لنوع المداخلات المطلوبة، بما في ذلك تصميمها المحتمل والفرص المتاحة لمختلف أصحاب المصلحة للإسهام في جهود جمع البيانات.
-